إعمال المقاصد وأثره في الممارسة الدعوية

د. محمد العمراوي أبو عمران السجلماسي*

سلم البحث في ١٣/٤/١٤٤٠هـ بسم الله الرحمن الرحيم اعتمد للنشر في ١٨/٥/١٤٤٠هـ

ملخص البحث:

الإسلام دين الله الخالد والدعوة إليه مستمرة إلى يوم القيامة، ولأجل ذلك تكفل النبي صلى الله عليه وسلم بوضع قواعد المنهج الصحيح للممارسة الدعوية؛ بما يكفل التعريف السليم بهذا الدين، وحمل الناس على اعتناقه والتمسك به، والاعتزاز بالانتماء إليه والدفاع عنه.

وكان من المفروض أن ينبري لتحمل هذه الأمانة وإكمال الدعوة بعده؛ ورثته من العلماء والدعاة الذين تزينوا بالعلم وتخلقوا بأخلاقه، مستنيرين بتوجيهات النبي صلى الله عليه وسلم وإرشاداته. لكن ولج هذا الميدان أناس من غير فرسانه، فحادوا عن الصاب في فهمه وتبليغه، وباعدوا بينه وبين المتعطشين إليه. فاقتضت الحاجة رد هؤلاء إلى المنهج الوسط الأعدل الذي بموجبه يكتشف الناس رحمة هذا الدين ويسره وفضله؛ عن طريق التنبيه إلى منزلة القائم بتبليغه وما ينبغي أن يكون عليه من الشروط العلمية والأخلاقية، وما سيسلكه من الضوابط المنهجية التي تمكنه من معرفة النفوس ومراميها، واختيار ما يناسبها من أجل تزكيتها وتطهيرها؛ حتى تحقق الدعوة مقصودها وتبلغ مرادها، فيكون الممارس للعمل الدعوي مرضيا عند ربه وموثوقا بين قومه يجمعهم ولا يفرقهم.

Abstract:

Islam is the eternal religion of Allah and the call to it continues until the Day of Resurrection. For this reason, the Prophet (peace and blessings of Allaah be upon him) ensured that the rules of the correct approach to the practice of Dawah were laid down in order to ensure the proper definition of this religion and to encourage people to embrace and adhere to it. And was supposed to lead to bear this secretariat and the completion of the invitation after; inherited from scientists and preachers who adorned with science and created ethics, enlightened by the guidance of the Prophet peace be upon him and his guidance. But the field of this field people without his horse, they expressed the patient in understanding and reporting, and went between him and those who thirst for it. The need to respond to the moderate middle approach by which people discover the mercy, comfort

* أستاذ باحث في أصول الفقه ومقاصد الشريعة، جامعة مولاي إسماعيل كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس المغرب.

and virtue of this religion by alerting to the status of the author and the scientific and moral conditions that he should have, and the methodological controls that will enable him to know the people and their goals, In order to confirm and purify it, so that the invitation fulfills its intent and reaches its intended purpose, so that the practitioner of the prophetic work is satisfactory in his Lord and trustworthy among his people, and he does not differentiate them.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين الهادي من يشاء إلى صراطه المستقيم، والصلاة والسلام على عبده ورسوله الصادق الوعد الأمين، وعلى آله وأصاحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد؛ فقد أكرمنا الله بدين الإسلام وأتم علينا نعمة الإيمان، وبعث فينا خير أنبيائه ورسله وجعلنا من حزبه وإخوانه، فأناط به مهمة تبليغ الدين وبيان قواعده وتفصيل أحكامه، فبلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح للأمة وجاهد في سبيل ذلك حتى أتاه اليقين، ثم تحمل هذه الأمانة بعده الصحابة والتابعون والعلماء المجتهدون، وتعهدوا باقتفاء أثره والسير على نهجه في نشر الدين والاستمرار في دعوة الناس إليه، وحثهم على التزام تعاليمه وتمثل قيمه ومبادئه.

ولم تكن الدعوة إلى الإسلام في يوم من الأيام حكرا على طائفة من الناس دون غيرها؛ بل كانت من الواجبات المشتركة؛ يبذل فيها كل واحد ما يستطيع من الجهد، ويوظف في سبيل ذلك ما يمكن من الوسائل، كل حسب موقعه (في الأسرة، والمدرسة، والإدارة، والعمل، والسوق...) وقدرته على الإقناع والتأثير؛ حتى تنتشر رسالة الإسلام وتبلغ جميع الأقطار. فقد اقتضت حكمة الباري عز وجل أن تكون رسالة عالمية دائمة وخالدة لا تحجبها حدود الزمان والمكان، ولا تصدها عن بلوغ أهدافها معيقات الأعداء. وقد خاطب الله رسوله بقوله: وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴿٢٨﴾[1]، وخاطب المؤمنين الصالحين من بعده بضرورة إتمام دعوته والاستمرار على دينه وعدم الانقطاع بعد وفاته؛ فقال سبحانه: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٞ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوۡ قُتِلَ ٱنقَلَبۡتُمۡ عَلَىٰٓ أَعۡقَٰبِكُمۡ﴾[2]، وبين لهم أن أفضل الأعمال دعوة الناس إلى توحيد الله والانقياد التام له؛ فقال: ﴿وَمَنۡ أَحۡسَنُ قَوۡلٗا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ﴿٣٣﴾﴾[3]

لكن كثرة الأخطاء التي يقع فيها الممارسون للعمل الدعوي فرضت تصنيف

مجالات الدعوة وتحديد مراتبها وما يستلزم كل مرتبة. فليس الناس سواسية في العلم والقدرة وامتلاك الأساليب أو في كيفية توظيفها. فمن مجالات الدعوة ما يكفي فيه السمت الحسن والكلم الطيب والخلق الجميل؛ فيدعو صاحبه من حوله من الناس إلى دينه بخلقه وسلوكه؛ كما يفعل الأب مع أبنائه، والزوج مع زوجته، والصديق مع أصدقائه... ومن مجالاتها ما يحتاج بالإضافة إلى ذلك إلى مجموعة من القواعد والضوابط التي تساعد صاحبها في إقناع الناس ومجادلة الخصوم والتصدي للشبهات وإبطالها بالحجة والبرهان؛ وهذا شأن العلماء الذين اختارهم الله تعالى ليكونا ورثة للأنبياء في بياني معاني الإسلام وتبليغ أحكامه للناس.

فجاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على مضامين الرسالة المحمدية وحاجة الناس إليها لما فيه من الرحمة والخير والفضل ورعايتها لمصالحهم في العاجل والآجل، وبيان أهم ما ينبغي ما ينبغي أن يكون عليه الممارس للعمل الدعوي؛ حتى تحقق دعوته مقاصدها وتبلغ نتائجها، فيكون داعيا ناجحا يليق بالمنصب الذي تولاه. فكان عنوان هذه الورقة البحثية: إعمال المقاصد وأثره في الممارسة الدعوية.

وقد قسمت هذا العمل بعد هذه المقدمة، إلى ثلاثة مباحث؛ وخاتمة، تناولت في المبحث الأول: بيان أهمية العمل الدعوي وحكمه، والحاجة إلى تأهيل القائمين عليه. وأفردت المبحث الثاني: لعرض أهم الشروط العلمية والأخلاقية الضرورية التي ينبغي توافرها في القائم بمهمة البلاغ، مع بيان أثر ذلك في نجاح العملية الدعوية، أما المبحث الثالث: فخصصته لتحديد ما ينبغي أن يلتزم به الداعي إلى الله، من الضوابط المنهجية التي توجه عمله نحو الإتقان. ثم ختمت عملي المتواضع بخاتمة لعرض أهم ما توصلت إليه من النتائج والخلاصات.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

المبحث الأول
أهمية العمل الدعوي والحاجة إلى تأهيل القائمين عليه

العمل الدعوي من الوظائف الأساسية التي نيطت بالمكلفين على اختلاف قدراتهم ومواقعم ومسؤولياتهم، وهي جزء من واجب العبادة التي يتعبد بها الإنسان ربه، وينفع بها غيره، كما أنها جزء من واجب الإعمار الذي يقتضي المشاركة في استنبات الخير بمختلف صوره وأشكاله.

والممارسة الدعوية –كذلك– أصل من أصول الدين وقاعدة من قواعده الأساسية الضامنة لاستمراره وخلوده تتميز بالثبات والاستمرار، يعبر عنها في نصوص الوحي بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يستحق القائم بها أعلى الدرجات، فيشرف بشرف هذه الوظيفة؛ لأنه ينوب عن صاحب الشريعة في التبليغ والبيان وإقامة الحجة على الناس، ولذلك جعله النبي صلى الله عليه وسلم من ورثة الأنبياء فقال: «إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الأَنْبِيَاءِ، إِنَّ الأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَارًا وَلاَ دِرْهَمًا إنما وَرَّثُوا الْعِلْمَ فَمَنْ أَخَذَ به أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ»[٤]. وسماه ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ) رحمه الله موقعا عن الله كما يوحي بذلك عنوان كتابه: إعلام الموقعين عن رب العالمين، وسماه الشاطبي (ت٧٩٠هـ) بأنه " قائم مقام النبي ونائب منابه"[٥].

وبهذا الواجب يتم الحفاظ على الدين باعتباره المقصود الأعظم من الوجود، وبه نضمن كذلك استمرار التدين والتكليف، وتحقيق السعادة للإنسان في الدارين، فلا تستقيم أحوال الأفراد والجماعات إلا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ولأجل ذلك دعا الشرع إلى استنفار وتجنيد طائفة خاصة من الناس تسند إليها مهمة البلاغ والبيان فقال سبحانه:﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾﴾[٦] فلا يمكن أن يخلو زمان من الدعاة، ولذلك قال النبيﷺ: «والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقابا منه ثم تدعونه فلا يستجاب لكم»[٧]

غير أن الوفاء بهذا الواجب منه ما يكون فرض عين على كل مسلم مسئول في علاقته برعيته، ومنه ما يكون فرضا كفائيا بحيث إذا قام به البعض سقط الإثم عن الباقين، وهو التفرغ لهذه الوظيفة، وتوجيه النصح للخاصة والعامة. وكثيرا ما نفرط في بعض الواجبات انطلاقا من سوء الفهم لحقيقة الواجب وعدم التمييز بين الفروض العينية والكفائية. فالقصد من الواجب العيني هو إيقاع الفعل مع اعتبار القائم به، والقصد من الواجب الكفائي هو مجرد إيقاع الفعل دون اعتبار لمن يقوم به. وهذا يعني أن الواجب الكفائي ملزم للناس جميعا، لكن ليس من جهة إيقاعه، ولكن من جهة إعداد القادرين والمؤهلين وتحريضهم عليه، ومراقبة أعمالهم، وتقديم المساعدة لهم. ولذلك علق الشارع الأمر فيه بالمجموع لينبري له الخاصة، فيأثم الجميع إذا لم ينهض به أحد. فسمي واجبا من باب التحريض على الفعل، وحث الناس على إيقاعه،

فإذا نهض إليه البعض، كانت مشاركة الآخرين مندوبة.

وكثير من الناس اختلت عندهم الموازين فتعلقوا بما لا يعود بالنفع إلا على النفس، دون ما يحقق مصالح الآخرين، ولذلك عاب مصطفى صادق الرافعي على من يفضل الخلوة والعزلة عن محاربة المفاسد، وأورد في ذلك كلاما جميلا للمسيب بن رافع لما قال: "يحسب أنه قد فر من الرذائل إلى فضائله ولكن فراره عن مجاهدة الرذيلة هو في نفسه رذيلة لكل فضائله، وماذا تكون العفة والأمانة والصدق والوفاء والبر والإحسان وغيرها إذا كانت فيمن انقطع في صحراء أو على رأس جبل؟ أيزعم أحد أن الصدق فضيلة في إنسان ليس حوله إلا عشرة أحجار؟ وأيم الله، إن الخالي من مجاهدة الرذائل جميعا لهو الخالي من الفضائل جميعا"(٨). فأعظم القربات التي يعم نفعها الناس جميعا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

فنتساءل بعد هذا كله عن كيفية تأهيل خاصة الناس للقيام بهذا الواجب، وهذا يقتضي بيان الشروط العلمية والأخلاقية والمنهجية التي لا بد من توفرها في الداعية ليكون عمله الإصلاحي عملا مثمرا ومباركا، يحقق للناس النفع، ويرفع عنهم البلاء، ويجلب لهم المصالح ويدفع عنهم المفاسد.

المبحث الثاني

الشروط العلمية والأخلاقية وأثرها في نجاح العمل الدعوي

لا نحتاج هنا للتذكير بجملة الشروط العلمية والأخلاقية التي ينبغي أن يتصف بها المبلغ عن الله، والقائم مقام النبي في الدعوة والبيان، لكننا نحتاج إلى الوقوف على أسرار ومقاصد هذه الشروط، وأثرها في نجاح الممارسة الدعوية.

أولا ـ الشروط العلمية للقيام بواجب البلاغ والبيان: يمكن تلخيصها فيما يلي:

١) **العلم باللغة العربية:** لأنها المفتاح لمغاليق النصوص، وهي الوسيلة الوحيدة لفهم الخطاب الشرعي فهما صحيحا وراشدا، بعيدا عن المؤثرات النفسية والإكراهات الواقعية التي تدفع الإنسان إلى فهم النصوص وتأويلها على نحو معين غير مقصود من الخطاب؛ فالعربية لغة صاحب الشريعة التي خاطب بها الناس جميعا، إذ أنزل الله القرآن بلسان عربي، وبينه النبي ﷺ بنفس اللغة التي نزل بها.

وهذه اللغة وإن كانت خاصة بقوم معينين فقد صارت باعتبار الشرع لها لغة كونية عامة، لا تختص بمعين. فاختارها الله لنا لغة للفهم عنه، كما ارتضى لنا

الإسلام رسالة عالمية. ومن هنا وجب علينا أن نعتز بهذه اللغة ونتعبد الله تعالى بالدفاع عنها؛ باعتبارها لغة شرعية لا عرفية، فحقيقة البيان لا تحصل إلا بهذه اللغة، وكثير من معاني النصوص لا نستطيع إفهامها للناس إلا بنفس اللغة التي نزلت بها، فكان العلم بها حسب الشاطبي: "هو الباب الأول من أبواب فقه الشريعة، إذ أوحاها الله إلى رسوله على لسان العرب"[٩]. وأكد على أهميتها في فهم الخطاب، فقال: "فمن أراد تفهمه فمن جهة لسان العرب يفهم، ولا سبيل إلى تطلب فهمه من غير هذه الجهة"[١٠]. فكان لا بد من الحفاظ عليها بالاجتهاد في تعلمها، وتعليمها، وتعميمها؛ لأن الحفاظ عليها جزء من الحفاظ على الدين الذي يأتي على رأس سلم الكليات الخمس، وكل محاولة لإضعافها أو تعطيلها أو إبعاد الناس عنها فهي مدخل لتحريف الفهم والطعن في الدين والجرأة على الأحكام وتعطيل التكاليف.

فإذا حصل الاهتمام بالعربية كما ينبغي تعلما وتعليما وتداولا فلا مانع بعد ذلك من الاستعانة بباقي اللغات لتعميم الفهم وتقريب تعاليم الإسلام.

٢) **العلم بمصادر التشريع التي تستمد منها الأحكام، والعلوم المساعدة على فهمها:** فلا يمكن أن يخلو خطاب الداعية من الاستدلال، فإذا أراد الاستدلال بالقرآن احتاج في فهمه لأسباب النزول وعلم المكي والمدني والناسخ والمنسوخ، وإذا أراد الاستدلال من السنة احتاج لعلم الحديث رواية ودراية. كما يحتاج في الاستدلال إلى العلم بمسائل الإجماع وكيفية إعمال القياس وغير ذلك من الأصول المعتمدة في استصدار الأحكام والفتاوى.

٣) **العلم بأصول الفقه ومقاصد الشريعة:** باعتبار أن علم الأصول يضع القواعد والمناهج، التي بموجبها يفهم النص ويحسن الاستنباط منه، ثم تنزيل حكمه على محله المناسب له. ثم باعتبار المقاصد هي أرواح النصوص التي تبين إرادة الشارع من التكليف الخير بالناس، فما من حكم إلا وفيه مصلحة عاجلة أو آجلة، فهمها العقل أم لا.

وينبغي أن تكون الغاية من تفسير النصوص وبيان أحكامها للناس هي دفع الناس إلى العمل بها، والتدرج بهم في منازل التعبد لله تعالى، ونقلهم من الحسن إلى الأحسن. وعلى المبلغ والمبين أن يحرص على إشعار الناس برحمة الله ورفقه بعباده ورعايته لمصالهم الخاصة والعامة في جميع التكاليف، حتى يتقبلون أوامره ونواهيه

باعتبارها هدايا وهبات لا مجرد تكاليف، إذ لم يكلف الناس ما لا يطيقون، ولم يرد إحراجهم وإعناتهم، ولكن أراد اختبارهم في الصبر وصدق الطاعة، فرتب على ذلك الأجر والثواب، فتعظم الأجور بحسب عظم المشاق، وضمن لهم بذلك السعادة في الدنيا والنجاة في الآخرة.

وإذا وجدنا بعض المشاق زائدا على بعض فيجب توجيه هذه المشاق توجيها مصلحيا؛ كما في الجهاد، وتطبيق العقوبات، ونسخ الأحكام من خفيف إلى ثقيل، فلا ينظر إلى ذات المشقة وإنما ينظر إلى عظيم ما تؤول إليه من المصالح التي لا يمكن تحقيقها بغير هذا الطريق. ويحدثنا الشاطبي رحمه الله عن مشاق تطبيق العقوبات وما يعقبها من المصالح فيقول:" وكون هذا الجزاء مؤلما وشاقا مُضاه لكون قطع اليد المتأكّلة، وشرب الدواء البشع، مؤلما وشاقا. فكما لا يقال للطبيب إنه قاصد للإيلام بتلك الأفعال، فكذلك هنا؛ فإن الشارع هو الطبيب الأعظم"[١١]، وقال: "فلا يمتنع قصد الطبيب لسقي الدواء المر، وقطع الأعضاء المتآكله، وقلع الأضراس الوجعة، وربط الجراحات، وأن يحمي المريض ما يشتهيه، وإن كان يلزم منه إذاية المريض، لأن المقصود إنما هو المصلحة التي هي أعظم وأشد في المراعاة من مفسدة الإيذاء التي هي بطريق اللزوم، وهذا شأن الشريعة أبدًا."[١٢]

أما ما تعلق بالنسخ فيمكن توجيهه بما فيه من مزيد الأجر واختبار الصبر، وتربية الأمة لتحمل التكاليف، وبلوغ الكمال في التشريع عن طريق التدرج...

٤) **فقه الواقع:** يحتاج القائم بمهمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في تبليغ الشريعة وبيان أحكامها للناس إلى فقه أحوال الناس الخاصة والعامة، فيراعي خصوصيات الأشخاص وخصوصيات الأنواع (طبيعة القضايا والوقائع)، فيخاطب كل واحد بما يناسب حاله ويصلح سلوكه، وهذا يقتضي من الفقهيه والداعية مراعاة المشترك الجمهوري؛ سواء في طريقة التبليغ وقدرة الناس على تلقي الخطاب، أم في اختيار موضوعات هذا الخطاب، وننطلق من المشترك الفطري والشرعي بيننا وبين الآخر، ونبني عليه مناقشة باقي المسائل لبلوغ أحسن النتائج من غير تعصب أو إقصاء.

وينبغي أن تكون لنا الشجاعة في طرق موضوعات الساعة التي يحتاج إليها الناس، إما بقصد تصحيح المفاهيم والتصورات السائدة المغلوطة وبناء فهمها على

مقتضاها الأصلي والشرعي، أو بقصد تحذير الناس من مفاسد واقعة أو متوقعة خاصة في المجالات التي يشوبها الانحراف والفساد، أو بقصد إشعار الناس برعاية متطلباتهم وملامسة حاجياتهم وتوجيه هذه المطلوبات توجيها شرعيا صحيحا يحقق للناس أعظم المصالح، ويدفع عنهم أعظم المفاسد.

ولا بد أن يعلم الخطيب والواعظ أنه لم يعد يمتلك المعرفة الدينية لوحده، فيسوقها للناس كيف شاء، بل ينبغي أن يعلم بأن الحاضرين أمامه منهم من هو دونه في العلم، ومنهم من هو في مرتبته، ومنهم من يفوقه، وكل واحد من هؤلاء ينتظر أن يتلقى على لسان الخطيب والواعظ ما يفيده، وينقله من حال إلى حال أحسن منه. وهذا يستدعي ضرورة التحضير الجيد للموضوعات إذا تحقق فهم حقيقة هذا الواجب الدعوي، وإلا كان مقصرا في نيابته، فيجعل نفسه مثارا للضحك والسخرية والاستهزاء، وموضوعا لنجوى الناس في كثير من المجالس.

ثانيا: الشروط الأخلاقية للقيام بواجب البلاغ والبيان:

يمكن أن ننطلق في تحديد هذه الشروط الأخلاقية من الموقع الذي يمثل فيه الداعية والغاية التي يريد الوصول إليها؛ فهو في موقع ينوب فيه عن الله، ويرث موروث النبي صلى الله عليه وسلم، وقد تحمل عنه مهمة التبليغ والبيان، واستنبات المصالح وتصحيح المفاسد. فكان لا بد أن يجتهد في الاتصاف بمثل ما اتصف به النبي من محاسن الأخلاق وأمهات الفضائل؛ كصدق النية وإخلاص العمل لله، والصبر والتواضع، ومطابقة القول للعمل؛ لأنه كذلك محل اقتداء في أقواله وأفعاله، فلا بد من المطابقة وإلا لم يوثق بكلامه أصلا، لأنه لم يثمر فائدته فيه، والعلم يقتضي العمل.

فلا يمكن للواعظ أن يحدث الناس –مثلا– عن أسس تحقيق السعادة الزوجية، وهو لم يجرب هذه الأسس بعد، ولم يتذوق طعمها، وقد تحضر زوجته فتسمع خطابه، "وربما كان في تعامله معها قاسيا صعبا كئيبا، وهي زوجته وأم عياله التي كان يوما يبحث عن ظلها ويحلم بودها"[١٣]، ونفس الشيء مع الأبناء والجيران وذوي الرحم..

يقول الشاطبي رحمه الله: "المنتصب للناس في بيان الدين منتصب لهم بقوله وفعله؛ فإنه وارث النبي، والنبي كان مبينًا بقوله وفعله؛ فكذلك الوارث لا بد أن يقوم مقام الموروث، وإلا لم يكن وارثًا على الحقيقة"[١٤]

المبحث الثالث
الضوابط المنهجية للممارسة الدعوية

يمكن تقسيم الضوابط المنهجية التي لا بد أن يتسلح بها المبلغ عن الله إلى قسمين؛ ضوابط تتعلق بواجب البلاغ والإرشاد، وأخرى تتعلق بواجب النقد والتقويم.

أولا: الضوابط المتعلقة بواجب البلاغ والإرشاد: ونذكر من هذه الضوابط في ما يلي:

١- التزام الحكمة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: يقول الله تعالى: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾[١٥]. فهذا النص يؤسس للمنهج الصحيح للتبليغ والبيان، ويحدد الأركان الثلاثة التي تقوم عليها الممارسة الدعوية وهي: الحكمة، والموعظة الحسنة، والمجادلة بالتي هي أحسن. فالحكمة مطلوبة سواء في اختيار الموضوعات، أم في صيغة الخطاب، والمقصد منها هو أن الداعي إلى الله والمبلغ عنه " لا يتعامل مع جمادات مجردة، بل يتعامل مع نفوس تتفاوت تفاوتا كبيرا، فمنهم العالم ومنهم الجاهل، ومنهم الحليم ومنهم الغضوب، ومنهم الذكي ومنهم البليد، فما كل ما يصلح لهذا يصلح للآخر "[١٦]

ومن مقتضيات قاعدة الحكمة أن يكون الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر كالطبيب الرفيق والماهر الذي يراعي أحوال المريض قبل أن يصف له الدواء، فيحرص على بيان الأحكام ويتجنب إصدار الفتاوى؛ لأن الفتوى تقتضي مرعاة الخصوصيات، فما يصلح لهذا قد لا يصلح لذاك، ولو أغفل عن هذا المعنى لكان كالطبيب المخطئ في وصف الدواء المناسب للمريض، يرشد الناس جميعا إلى دواء واحد فيهلكهم، ولا شك أن مفاسد أطباء الأديان أعظم من مفاسد أطباء الأبدان، وضرر الأبدان أخف من ضرر الأديان؛ لأن الدين مقدم على النفس والعقل، وهذا ما نبه عليه ابن القيم (ت ٧٥١هـ) رحمه الله بقوله: "ومن أفتى الناس بمجرد المنقول في الكتب على اختلاف عرفهم وعوائدهم وأزمنتهم وأحوالهم فقد ضل وأضل، وكانت جنايته على الدين أعظم من جناية من طبب الناس كلهم على اختلاف بلادهم وعوائدهم وأزمنتهم وطبائعهم بما في كتاب من كتب الطب على أبدانهم، بل هذا الطبيب الجاهل، وهذا المفتي الجاهل أضر على أديان الناس وأبدانهم"[١٧].

وكلما كان فعل الفقيه والمبلغ مخالفا لقوله كلما كان كالطبيب غير الموثوق به، بحيث "إذا أخبرك بأن هذا المتناول سم فلا تقربه، ثم أخذ في تناوله دونك، أو

أمرك بأكل طعام أو دواء لعلة بك، ومثلُها به، ثم لم يستعمله مع احتياجه إليه، دل هذا كله على خلل في الإخبار أو في فهم المخبر، فلم تطمئن النفس إلى قبوله"(١٨). والله ﷻ يقول: ﴿أَتَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبِرِّ وَتَنسَوۡنَ أَنفُسَكُمۡ وَأَنتُمۡ تَتۡلُونَ ٱلۡكِتَٰبَۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ﴿٤٤﴾﴾(١٩).

ومن مقتضيات الحكمة كذلك الحرص على وحدة الأمة وتضييق مجال الخلاف، وهذا يتطلب من كافة العاملين في الحقل الدعوي مراعاة المشترك الجمهوري عند اختيار الموضوعات، وعدم إثارة الموضوعات التي توقد الفتنة وتحرض على الفرقة والشقاق، وتفوت علينا مصلحة الحفاظ على الوحدة والتقريب بين المختلفين. إذ لا نحتاج في الممارسة الدعوية إلى تجييش الناس لخوض المعارك ضد الفساد والمفسدين، ولكن نحتاج إلى أسلوب حكيم يعتمد البناء الهادئ البعيد عن التوترات؛ أي نفس البناء الذي اعتمده القرآن وهو استنبات الخير وزرع الكلمة الطيبة؛ لأنها بفضل الله قادرة على الإثمار بنفسها، والله تعالى يقول: ﴿إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾(٢٠).

٢-الأخذ بأصل التدرج في الأمر والنهي؛ كما كانت عادة الشريعة تماما؛ فقد سلكت بالناس هذا المسلك في التربية وتأهيل المكلفين لقبول التكاليف ونقلهم مما هو خفيف إلى ما فيه مشقة زائدة بشكل سلس يستشعرون معه رحمة الله بعباده وإرادة الخير لهم، إذ كانت الأولوية لتصحيح العقيدة والدعوة إلى التوحيد لتتهيأ النفوس لقبول أحكام التشريع من عبادات ومعاملات، وكان التدرج أيضا واضح حتى في تحريم المحرمات التي ترسخت عند الناس بحكم العادة كالخمر، وهو منهج النبي ﷺ في الدعوة بين مكة والمدينة؛ لأن خطابه في مكة لم يكن كخطابه في المدينة، فكان يحرص على ما ينفع الناس في كل مرحلة، وبهذا المنهج كان يوصى الصحابة رضوان الله عليهم، ونحو ذلك ما ورد في حديث معاذ رضي الله عنه لما أرسله الرسول ﷺ إلى اليمن داعيا، فقال له: "إنك تقدم على قوم من أهل الكتاب، فليكن أول ما تدعوهم إلى أن يوحدوا الله تعالى، فإذا عرفوا ذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم، فإذا صلوا فأخبرهم أن الله افترض عليهم زكاة في أموالهم تؤخذ من غنيهم فترد على فقيرهم..."(٢١) وعلى هذا المسلك ينبغي أن يسير الدعاة والمصلحون في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولذلك قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين

رحمه الله "إن من الحكمة أن نتدرج بالمدعو بحسب حاله، وبحسب ما يكون قابلا بدعوتنا، أما أن ننفره فنقول: أنت على ضلال، أنت من أهل النار، أنت خاسر، فإن هذا لا يحصل به خير، بل يحصل به التنفير عن دين الإسلام"(٢٢) وبناء على كل ما تقدم يتضح أن "الحكمة قاضية بالتدرج وصولا إلى المطلوب، لأن الطبائع لا تقبل التكاليف جملة واحدة، ولا تتخلى عن عادتها ومألوفها دفعة واحدة، ولا تقلع عما ترسخ وتوطن هكذا فورا، وإنما يروض الناس على قبول التكاليف ترويضا، ويفطموا عن عاداتهم شيئا فشيئا حتى يتخلوا عنها ويقلعوا"(٢٣) ولا يكتمل عمل الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر المبلغ عن الله ورسوله إلا بأن "ينتبه إلى سلم الأولويات في الدعوة إلى الله تعالى فيركز على الضروريات ثم الحاجيات ثم التحسينيات، وما فيه مصلحة عامة على ما فيه مصلحة خاصة"(٢٤).

٣- إعمال قواعد الموازنة والترجيح بين المصالح والمفاسد؛ لرسم سلم الأولويات، فيوازن ويرجح بين رتب المقاصد الثلاثة بحسب أهميتها، ويوازن بين المصالح لتحديد أعظمها بحسب ما يحقق الحفاظ على الكليات الخمس أو يكملها، ويوازن بين المفاسد لتحديد أشدها ضررا على الدين والنفس والعقل والنسل والمال، ويوازن بين مصلحة الذات ومصلحة الغير، وبين مصالح الأفراد ومصالح الجماعة، وبين المصالح المؤقتة والمصالح الدائمة، ويرجح الجهة الغالبة دوما عند التزاحم؛ فإذا غلبت جهة المصلحة عمل بقاعدة (جلب المصالح أولى من دفع المفاسد)، وإذا غلبت جهة المفاسد عمل بقاعدة (دفع المضار مقدم على جلب المصالح) وهكذا... ويستعين في ذلك بما يسمى بقواعد رفع الضرر (مثل: الضرر يزال، الضرر لا يزال بالضرر، يرتكب أخف الضررين لاتقاء أشدهما، يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام..) وقواعد رفع الحرج (مثل: الضرورات تبيح المحظورات، والضرورات تقدر بقدرها، والمشقة تجلب التيسير، والحاجة تنزل منزلة الضرورة في إباحة المحظور...)

٤- الحفاظ على أصل التوسط والاعتدال في الأمور كلها: من المطلوبات الشرعية أن يحرص الداعية على أصل التوسط والاعتدال في الممارسة التربوية والدعوية، فيحافظ على توازن الأشخاص واستقرار الأحوال، وكلما خرج المكلف عن هذه الحالة وانحرف عن هذا الأصل، فقد وجب رده إلى حد الوسط الأعدل بكل الوسائل الممكنة؛ فإذا غلب على الناس حال التشدد والغلو والتطرف، أو حال التسيب والانحلال فإنه يبحث

عما يصلح للناس في معالجة هذه الأحوال المرضية الشاذة والاستثنائية، فيرفع من منسوب الأدوية الشرعية، أو يخفف منها. كشأن الطبيب تماما يكون عارفا بالأمراض والأدوية، لكنه يراعي أحوال المريض وأعراض المرض قبل وصف الدواء، فإذا ضعفت حاله وكانت دون حد التوسط والاستقرار، فإنه يرفع له من منسوب الدواء حتى يصل إلى هذه الحالة العادية، أما إذا تجاوز هذا الحد فإنه يخفف له من جرعة الدواء أو يخلطه بغيره لرده إلى أصل الاستقرار المطلوب. وكلما أخطأ الطبيب في تشخيص الأعراض وفهم دواعي استعمال الدواء والآثار الجانبية المترتبة عنه، لم يوفق في حفظ النفوس والعقول، وكذلك المبلغ عن الله لا يوفق في حفظ الدين وضمان استمرار التدين.

ومن أهم ما ينبغي أن نحرص فيه على التوازن والاعتدال ما يتعلق باستعمال أساليب الترغيب والترهيب، أو الترجية والتخويف. فيختار لكل موقف ما يناسبه، ومن الخطأ في الممارسة الدعوية ترجيح أحد الطرفين مع تغييب الآخر مطلقا، كمن يرجح جانب الترهيب والإنذار والتخويف، ويكثر من النصوص التي تصف النار وعذابها ومصير أصحابها، حتى لا نكاد نسمع منه للجنة همسا ولا نجد لأوصافها ذكرا، وكأن صلاح النفوس والأحوال رهين باستعمال أسلوب واحد هو أسلوب الإنذار.

بل من المصلحة تقديم جانب الترغيب لكن دون إهمال لجانب الترهيب، لأن الشرع لم يهمله في خطابه، فقال الله تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾[٢٥]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ﴿٤٥﴾﴾[٢٦]، وقال النبي ﷺ "يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا..."[٢٧] فقدم الشرع الترغيب على الترهيب لتحبيب الدين للناس، ففتح لهم باب الرجاء، وحثهم على المسارعة والمسابقة إلى الخيرات، فيكفي لمن كان نقي القلب طاهر الفطرة أن يسمع قول الله تعالى:﴿قُلۡ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ لَا تَقۡنَطُواْ مِن رَّحۡمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾[٢٨]، أو يسمع قوله تعالى:﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۖ فِيهَآ أَنۡهَٰرٞ مِّن مَّآءٍ غَيۡرِ ءَاسِنٖ وَأَنۡهَٰرٞ مِّن لَّبَنٖ لَّمۡ يَتَغَيَّرۡ طَعۡمُهُۥ وَأَنۡهَٰرٞ مِّنۡ خَمۡرٖ لَّذَّةٖ لِّلشَّٰرِبِينَ وَأَنۡهَٰرٞ مِّنۡ عَسَلٖ مُّصَفّٗىۖ وَلَهُمۡ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ وَمَغۡفِرَةٞ مِّن رَّبِّهِمۡ﴾[٢٩].

وإنما يلجأ إلى جانب الترهيب والتخويف متى تجاوز الإنسان حد الاعتدال إلى

الانحراف والعصيان، أو جحد قواعد الشريعة ومس بمحكماتها، ولم تنفع معه أساليب الترغيب والبشارة؛ لأن الترهيب والتخويف وضع في الشريعة للزجر والتأديب. يقول الدكتور عمر عبيد حسنة: "وقد يكون من صور الفشل في عملية البلاغ المبين بدؤها ببيان صورة الإسلام العقابي. والذي نريد له أن يكون واضحا أن العقوبات في الإسلام لا تقيم مجتمعا إسلاميا، وإنما تحمي المجتمع الإسلامي من الشذوذ والانحراف، والحروب في الإسلام لا تقيم دولة إسلامية وإنما تحمي الحدود من الاعتداء، وتزيح الطواغيت من طريق عملية البلاغ المبين، وتهيئ المناخ لانتشار الدعوة وإبلاغها إلى الناس"(٣٠).

٥- تجديد المواقع وتطوير وسائل العمل: من الأخطاء التي أضعفت من فعالية العمل الإسلامي وحالت دون تأثير الدعاة في الناس؛ عدم تجديد صيغة الخطاب، وأساليب الدعوة، فكان تجديد الدين يقتضي تجديد الخطاب، وتجديد مواقع الدعوة وأساليبها، وهذا بطبيعة الحال يختلف باختلاف حاجيات كل عصر ومتطلبات كل دهر. لكن من المتفق عليه اليوم هو ضرورة اعتلاء كل المنابر العلمية والثقافية والفنية والإعلامية ذات التأثير الكبير في الناس، باعتبارها قنوات للمخاطبة الناس والتواصل معهم.

فاستثمار الوسائل الإعلامية والفنية اليوم لا بد أن يسطر ضمن قائمة الاهتمامات وعلى رأس سلم الأولويات؛ لتصحيح التصور بشأن الإسلام ورد الشبهات عنه، وبيان حقيقة ما ينبغي أن يكون عليه حال المسلم؛ لأن هذه الوسائل هي التي صارت اليوم تشكل عقول الناس وتؤطر مجال التفكير والإبداع عندهم، وتعيد صناعة الأذواق، وتوجيه الأحاسيس على نحو خاص يتنافى مع الفطرة والقيم الصحيحة. فقد أحسن استغلالها أهل التضليل في التدليس على الناس وقلب الحقائق، فاستطاعوا بذلك تحبيب المفاسد إلى الناس وتزيين المنكرات في قلوبهم، وكرهوا إليهم الطاعة، وجعلوهم يتخوفون من معاشرة أهل الخير والصلاح، "ونحن إزاء ذلك مصابون بالعجز، ليس عن إبلاغ دعوتنا ونشرها وإيصالها للناس، وقد تجاوز العجز ذلك إلى عدم القدرة على تقديم الحماية لصورتنا الإسلامية الصحيحة... ولا يعوزنا المال في العالم الإسلامي ولكننا بحاجة إلى الإنسان المستشعر للمسؤولية"(٣١).

ثانيا: الضوابط المتعلقة بنقد الأعمال وتقويمها:

من أهم ما ينبغي أن يحرص عليه القائمون بواجب البلاغ والبيان والإرشاد

من أجل تطوير العمل واكتشاف مكامن القوة لتعزيزها، والوقف على مكامن الخلل والنقص لتجاوزها أو تصحيحها؛ القيام بنقد دائم ومستمر لعملهم الدعوي حتى يتمكنوا من اختبار طرائقهم في التبليغ ومناهج في الإقناع والإرشاد، تقويم نتائجهم بعد ذلك. والممارسة النقدية لابد أن تبدأ بالذات أولا قبل الانتقال إلى فحص أعمال الآخرين وامتحان أساليبهم والتعقيب عليهم.

١) . النقد الذاتي للعمل الشخصي:

لا يستطيع أحد أن ينكر مساوئ الكثير ممن يشتغلون في مجال الدعوة الأخطاء الكثيرة التي يقع فيها الدعاة بسبب الاستعجال وعدم الاتزان أو بسبب عدم الدقة في اختيار الألفاظ والكلمات المناسبة لمخاطبة الناس، وعدم انتقاء أفضل الأساليب في تحقيق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فتؤدي إلى عكس ما كان يقصده الداعي ويرجوه، فتضعف بسبب ذلك ثقة الناس به يتراجع اطمئنانهم إليه، ويفقد مع ذلك كثيرا من المكتسبات التي عمل لأجلها سنوات ذوات العدد. فينتبه لأخطائه ويضطر إلى الاعتذار والاستغفار، والتذلل طلبا للعفو والسماحة عما صدر منه من هنات أو زلات، وقليل من يقوى على ذلك فيعترف للناس بأخطائه.

وقد تعظم الأخطاء من بعض الدعاة ويتمادى في ذلك دون أن يلتفت إلى آثار هذه الأخطاء، وما يعقب على ذلك من مفاسد وأضرار، فيوغر صدور بعض الناس ويجرح مشاعرهم حين يفضح أخطاءهم ويعرف بمساوئهم، وقد يجانب الصواب في المادة التربوية والدعوية التي يقدمها ويظهر له خطأه، ولا يكلف نفسه مراجعته أو تصحيحه وتنبيه الناس إلى ذلك، فيضل بسببه خلق كثير من عامة الناس؛ لأنه بالنسبة إليهم نموذج صالح للاقتداء والاتباع.

وهذا لا يعني أن الدعاة معصومون من الأخطاء؛ لأن العصمة للأنبياء والكمال لله تعالى. لكن ينبغي ألا يغيب عن أذهان الذين يشتغلون في الحقل الدعوي أن ما يقومن به رغم أهميته لا يخرج عن إطاره البشري فيحتمل النقص والتقصير. فيحتاجون بشكل دائم إلى مراجعة أعمالهم ونقد إنتاجهم من أجل التصحيح والتصويب والتقويم، فيشتغل الإنسان بعيوبه قبل الالتفات إلى عيوب الآخرين.

٢) نقد أعمال الآخرين وتوجيهها:

الأصل في العمل الدعوي أن يكون وسيلة لتحقيق التقارب والحفاظ على حدة

الأمة وتماسكها، لكن الصراع والمنافسة التي صارت تهيمن على هذا المجال، وتعدد المناهج واختلاف الأساليب وسوء توظيفها واستثمارها؛ حاد بالممارسة الدعوية عن وظائفها وحال دون تحقيق مقاصدها؛ بسبب ما بتنا نعيشه من الخلاف المتنامي بين بعض الفصائل والدعاة، والعداء المستحكم بين الأتباع، حتى صار هم البعض منهم هو إفشال مجهودات الآخرين الذين يخالفونه في التوجه، وصار معيار الحكم عندهم هو "من كان معي فهو قديس ومن خالفني فهو إبليس" أو بعبارة ألطف: "إما أن تكون معي أو ضدي".

وهذا في الحقيقة انحراف عن أصل الدين ومقصد الشريعة ومنهج الدعوة، فاشتغل بعضهم ببعض وفوتوا على أنفسهم الوفاء بالواجب الذي اشتركوا في تحمله، وهو تهذيب النفوس والتأليف بين القلوب بعدما فرق بينهم الأعداء، والله تعالى يقول: ﴿وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءٗ فَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِكُمۡ فَأَصۡبَحۡتُم بِنِعۡمَتِهِۦٓ إِخۡوَٰنٗا﴾[٣٢]. وهذا يستدعي التعاون والمشاركة فيختار كل واحد لنفسه مجالا يعمل فيه، فتتكامل الجهود ويتمم بعضهم بعضا.

وإذا كان لا بد من توجيه النقد وتقويم أعمال الآخرين فلا بد أن يكون مسبوقا بصدق النية وحب الخير لهم، ثم الموازنة بين إيجابياتهم وسلبياتهم، والقرآن يؤصل لمنهج العدل والموازنة بالقسط في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾[٣٣]. والعدل في النقد والتقويم يقتضي اعتبار الجهة الغالبة في كل عمل؛ فإذا غلبت جهة المصالح فلا بد من الاعتراف لأهل الفضل بفضلهم والثناء عليهم وتزكية أعمالهم، وإذا غلب الخطأ على الصواب فلا بد من تصويبه بنوع من الحكمة التي توحي بسلامة القصد وإرادة النصح وحب التعاون على الخير، وهذا يقتضي الاستغفار للمخطئ وإحسان الظن بجميع أهل الصلاح.

وقد علمنا النبي ﷺ هذا المنهج بالممارسة الفعلية للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فجيء له برجل كان يكثر من شرب الخمر فيجلد ثم يعود، فقال رجل من القوم اللهم العنه ما أكثر ما يؤتى به، فقال النبي ﷺ لا تلعنوه فو الله ما علمت إنه يحب الله ورسوله"[٣٤] فوازن النبي ﷺ بين إدمانه على الخمر وما استقر في قلبه من المحبة التي هي أصل الإيمان. وبين لنا سعيد بن المسيب ﷺ المقصود من ذلك

بعبارة مختصرة فقال: "من كان فضله أكثر من نقصه وهب نقصه لفضله"[٣٥] فلا يسلم عمل بشر من النقائص، لكن ينبغي أن نتعامل معه . كما قال ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) رحمه الله "كاللص الفقير: تقطع يده لسرقته، ويعطى من بيت المال ما يكفيه لحاجته."[٣٦] ولا يسوغ أن يصير الشغل الشاغل هو البحث عن الأخطاء وتصيد الهفوات وتعداد الزلات، فينصب الإنسان نفسه حاكما وقاضيا يصدر التهم ويوزع الأوصاف على الناس حسب هواه، "فمن أراد هو أن يرفعه –وفق هواه– رفعه وبحث له من المعاذير ما لا يقبله عقل ولا شرع، ومن أراد أن يرده أسفل سافلين كان له كالراصد والرقيب يحسب أنفاسه ويعد حروف كلماته، عله يفوز بسقطة من أخيه يصيح بها وجدتها وجدتها"[٣٧].

خاتمة:

من أهم النتائج التي أسفرت عنها هذ الدراسة ما يلي:

– من أهم وظائف الممارسة الدعوية إشعار الناس برحمة هذه الشريعة ورفق الله بعباده ورعايته لمصالهم في الدنيا والآخرة، فإذا فهم الناس ذلك أذعنوا لربهم بالطاعة والانقياد وتمثل أحكامه والانضباط لشريعته.

– يكفي في بيان أهمية الدعوة إلى الله والتنبيه على خطورة ومهابة هذه الوظيفة؛ أن يتذكر القائم بها أنه واسطة بين الشرع والعباد، فهو يوقع عن الله، وينوب عن رسول الله. وهذا لا شك سيدفعه إلى تقدير العمل الذي يقوم به والاحتياط له.

– العمل الدعوي عمل اجتهادي يحتاج إلى المؤهلين له علما وخلقا ومنهجا حتى يبلغ الداعي الرسالة على وجهها الصحيح، فيكون مرضيا عند ربه، ويكسب ثقة الناس به؛ فيجتمعون عليه ولا يتفرقون بسببه.

– ليس الغرض من وضع الشروط والضوابط الدقيقة هو تعجيز الناس وإقصائهم من الممارسة الدعوية ومنعهم من فضلها؛ ولكن الغرض هو تقنين هذا المجال وإيجاد المؤهلين الذين يبلغون دعوة الله ويبينون أحكامها للناس بناء على العلم والفهم، والقادرين على مقارعة الخصوم وأهل العناد بالدليل القاطع، والإجابة على أسئلة الناس وحل مشكلاتهم.

– نجاح الممارسة الدعوية رهين بالحرص على تجديد موضوعات الخطاب الدعوي وتنويع أساليبه واستثمار الوسائل الحديثة؛ بما يتناسب مع الزمان والمكان والأشخاص

المدعوين، وعدم الاقتصار على الأساليب التقليدية المتجاوزة.

– لابد من المراجعة النقدية لمنهجية العمل الدعوي وأساليبه من أجل تطويره وتجويده.

هوامش البحث:

[1]– سورة سبإ ٢٨.

[2]– سورة آل عمران ١٤٤.

[3]– سورة فصلت ٣٣.

[4]– أخرجه الترمذي في سننه، كتاب العلم، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة (٢٦٨٢) وصححه الألباني.

[5]– الموافقات، بشرح عبد الله دراز، ج١٨١/٤.

[6]– سورة آل عمران، ١٠٤.

[7]– أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الفتن، باب ما جاء في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (٢١٦٩) وقال: هذا حديث حسن، وحسنه الألباني.

[8]– وحي القلم. ج ٧٧/٢.

[9]– الموافقات، بشرح عبد الله دراز، ج٤٦/٢.

[10]– المرجع نفسه، ج٥٠/٢.

[11]– الموافقات، بشرح عبد الله دراز، ج١١٣/٢.

[12]– الموافقات، بشرح عبد الله دراز، ج٩٧/٢.

[13]– حين تصفو القلوب، شريف شحاتة/٢٨ (بتصرف).

[14]– الموافقات، بشرح عبد الله دراز، ج٢٣٥/٣.

[15]– سورة النحل١٢٥.

[16]– من تطبيقات فقه الموازنات. د. عبد الله الكمالي/٧٥.

[17]– إعلام الموقعين، تحقيق طه عبد الرءوف سعد، ج٧٨/٣.

[18]– الموافقات، الشاطبي، بشرح عبد الله دراز، ج٢٣٤/٣.٢٣٥.

[19]– سورة البقرة، ٤٣.

[20]– سورة هود، ١١٤.

[21]– أخرجه البخاري، كتاب التوحيد.باب ما جاء في دعاء النبي أمته إلى توحيد الله تعالى(٧٣٧١).

[22]– فتاوى العلماء حول الأقليات المسلمة، جمع وترتيب صلاح الدين محمود السعير/١٥.

[23]– من مرتكزات الخطاب الدعوي في التبليغ والتطبيق. د. عبد الله الزبير عبد الرحمان. كتاب الأمة. العدد ١١٩/٥٦.

[24]– أهمية المقاصد في الشريعة الإسلامية وأثرها في فهم النص واستنباط الحكم. د. سميح عبد الوهاب الجندي/١١٦.

[25]– سورة البقرة ٢١١.

[26]– سورة الأحزاب، ٤٥.
[27]– أخرجه البخاري كتاب الأدب. باب قوله ﷺ: يسروا ولا تعسروا(٦١٢٤).
[28]– سورة الزمر ٥٠.
[29]– سورة محمد ١٦.
[30]– نظرات في مسيرة العمل الإسلامي، كتاب الأمة، العدد ٨٧/٨.
[31]– نظرات في مسيرة العمل الإسلامي. كتاب الأمة، العدد ٨٥/٨.
[32]– سورة آل عمران ١٠٣.
[33]– سورة المائدة ٨.
[34]– أخرجه البخاري، كتاب الحدود، باب ما يكره من لعن شارب الخمر وأنه ليس بخارج من الملة. (٦٧٨٠).
[35]– البداية والنهاية، ابن كثير. تحقيق علي شيري ج ١١٨/٩.
[36]– مجموع الفتاوى. تحقيق أنور الباز وعامر الجزار ج ٢٠٩/٢٨.
[37]– من تطبيقات فقه الموازنات. د. عبد الله الكمالي/٩٠.٩١.

قائمة المصادر والمراجع:

– القرآن الكريم برواية ورش
- الجامع الصحيح سنن الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- من تطبيقات فقه الموازنات د. عبد الله الكمالي، سلسلة فقه الأولويات (٥) إصدار مركز التفكير الإبداعي (٥٩)، ط. الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- وحي القلم، مصطفى صادق الرافعي. (د. ط) ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م، مكتبة الإيمان للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق طه عبد الرءوف سعد، (د. ط)، ١٩٧٣م، دار الجيل، بيروت.
- فتاوى العلماء حول الأقليات المسلمة في العالم، جمع وترتيب أبو أنس صلاح الدين محمود السعير، (د ط) و (د. ت)، دار القمة ودار الإيمان، إسكندرية.
- من مرتكزات الخطاب الدعوي في التبليغ والتطبيق، عبد الله الزبير عبد الرحمن، كتاب الأمة رقم ٥٦، ط. الأولى، ذو القعدة ١٤١٧هـ، مارس، أبريل ١٩٩٧م، طبع وإصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر.
- أهمية المقاصد في الشريعة الإسلامية وآثارها في فهم النص واستنباط الحكم، د.سميح عبد الوهاب الجندي، (د.ط) و(د. ت)، دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، إسكندرية.
- نظرات في ميسرة العمل الإسلامي، عمر عبيد حسنة كتاب الأمة، العدد ٨، الطبعة الأولى، المحرم ١٤٠٥هـ، طبع وإصدار رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية في دولة قطر .